توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن سياسات الحدّ من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية

المسودة الأولى

المسوّغ المنطقي

من المسلم به أنّ تزايد أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها يمثل تحديًا كبيرًا بالنسبة إلى التنمية المستدامة[1] وحقوق الإنسان.

ومن الواضح أن أوجه عدم المساواة بين النظم الغذائية والنظم ذات الصلة تؤثر على الأمن الغذائي وعلى النتائج التغذوية. وتشكل المستويات العالية من تركّز القوة في إنتاج الأغذية، وتركّز الشركات في تجارة الأغذية، وتحويلها وتوزيعها، والتوزيع غير العادل للأصول الزراعية والحصول على الموارد الطبيعية والتمويل، اتجاهات تؤدي إلى إدامة أوجه عدم المساواة وتعميقها بين مختلف الجهات الفاعلة في النظم الزراعية والغذائية.[2]

وتؤدّي أوجه عدم المساواة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية إلى تقليل فرص الحياة ونوعيتها، وخفض الإنتاجية، وإدامة الفقر، وإعاقة النمو الاقتصادي، وتميل إلى حرمان مجموعات معينة وإقصائها بصورة منتظمة وهي النساء، وأصحاب الحيازات الصغيرة،[3] والعاملون في المزارع، والمشرّدون، والعمال غير النظاميين، والمهاجرون، والشعوب الأصلية، والأشخاص ذوو الإعاقة والذين يعانون من الأمراض المزمنة والمسنّون والشباب والفتيان والفتيات. وكثيرًا ما تؤدي أوجه الحرمان والتمييز[4] المتعددة والمتقاطعة إلى تضخيم التهميش والإقصاء.

---

[1] تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، الفقرة 14.

[2] برنامج العمل المتعدد السنوات للجنة الأمن الغذائي العالمي للفترة 2024–2027، الصفحة 14.

[3] لأغراض هذه التوصيات بشأن السياسات، تشمل الإشارات إلى أصحاب الحيازات الصغيرة المزارعين الأسريين – نساءً ورجالًا – وأولئك الذين هم صغار منتجين ومصنعين، ورعاة، وحرفيون، وصيادو أسماك، ومجتمعات محلية تعتمد بشكل وثيق على الغابات، وشعوب أصلية وعمال زراعيين.

[4] الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات، الفقرة 98 (4) الصفحة 29.

وتستمر هذه الحلقة المفرغة، إذ يؤدي انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية إلى تفاقم أوجه عدم المساواة وعرقلة إعمال الحقوق الأخرى، مثل الحق في الصحة والتعليم، ما يحدّ بشكل أكبر من الفرص المتاحة لأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة والأشخاص المهمّشين.[5] وتضيف الكوارث الطبيعية والصدمات والنزاعات التي تحدث في أنحاء مختلفة من العالم طبقةً أخرى من التعقيد وتمارس ضغطًا إضافيًا على أولئك الذين هم بالفعل في أوضاع هشة.

ويمكن أن تُبطئ أوجه عدم المساواة المستمرة داخل البلدان وفي ما بينها، وبين أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة والفئات الاجتماعية الأخرى، النمو وتؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي والهجرة القسرية، مع ما ينجم عن ذلك من تبعات سلبية على الأمن الغذائي والتغذية والإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي، في البلدان المرتفعة والمتوسطة والمنخفضة الدخل، والبلدان التي تشهد سياقات هشة.

وتشير الأدلة إلى أنّ انعدام الأمن الغذائي ينتشر بين النساء البالغات أكثر منه بين الرجال في كلّ إقليم من أقاليم العالم[6] ويؤدي إلى تفاقم عدم المساواة بين الجنسين. وعليه، فإنّ تحقيق إعمال حقوق النساء والفتيات، وخاصة الحق في الغذاء، أصبح أمرًا ملحًا وأكثر أهميةً من أي وقت مضى بالنسبة إلى الأمن الغذائي والتغذية.[7]

وتماشيًا مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي تدعو إلى "عالم قوامه العدل والإنصاف والتسامح والانفتاح والإشراك الاجتماعي للجميع، وتلبي فيه احتياجات أشدّ الفئات ضعفًا"، يُنظر إلى التوصيات التالية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن السياسات على أنها وثيقة مركّزة وموجّهة نحو العمل تقدم إرشادات بشأن وضع وتعزيز السياسات التي تركّز بشكل واضح على الحد من أوجه عدم المساواة ومعالجة دوافعها المنهجية من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية للجميع، من دون ترك أي أحد خلف الركب.

ويجب، لدى العمل على تحقيق هذا الهدف، الإقرار بأهمية الإجراءات التأسيسية التي تعالج الدوافع الكامنة وراء أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية في إطار نهج قائم على الحقوق، والحاجة إلى مراعاة السياقات الوطنية ودون الوطنية والمحلية.

---

[5] لأغراض هذه التوصيات بشأن السياسات، يشير مصطلح "أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة والأشخاص المهمشون" إلى مبدأ عدم ترك أي أحد خلف عن الركب، وهو الوعد التحوّلي المركزي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة الخاصة بها. ويمثل التزامًا لا لبس فيه من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بالقضاء على الفقر بجميع أشكاله، وإنهاء التمييز والإقصاء، والحد من أوجه عدم المساواة ومواطن الضعف التي تترك الأشخاص خلف الركب وتقوّض إمكانات الأفراد والإنسانية ككل. ولا يستلزم مبدأ عدم ترك أي أحد خلف عن الركب الوصول إلى أشد الأشخاص فقرًا فحسب، وإنما يتطلب أيضًا مكافحة التمييز وتزايد عدم المساواة داخل البلدان وفي ما بينها، ومكافحة أسبابها الجذرية. وإن أحد الأسباب الرئيسية لتخلف الناس عن الركب هو استمرار أشكال التمييز، بما في ذلك التمييز بين الجنسين الذي يترك الأفراد والأسر والمجتمعات المحلية بأكملها مهمشة ومستبعدة. وهو يرتكز على المقاييس المعيارية للأمم المتحدة التي تمثل المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والأنظمة القانونية الوطنية في جميع أنحاء العالم.

ويُلزمنا مبدأ عدم ترك أي أحد خلف عن الركب بالتركيز على التمييز وأوجه عدم المساواة (التي غالبًا ما تكون متعددة ومتقاطعة) والتي تقوض قدرة الأشخاص كأصحاب حقوق. وإن العديد من العوائق التي يواجهها الناس في الوصول إلى الخدمات والموارد وتكافؤ الفرص ليست مجرد حوادث مصيرية أو نقص في الموارد، بل هي نتيجة للقوانين والسياسات والممارسات الاجتماعية التمييزية التي تترك مجموعات معينة من الناس خلف الركب أكثر فأكثر.

[6] حالة الأمن الغذائي والتغذية في العالم لعام 2023. الصفحة 55.

[7] الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات، الفقرة 4. المعلومات الأساسية والأساس المنطقي.

وفي حين أن جميع أصحاب المصلحة يتشاطرون مسؤولية الحدّ من أوجه عدم المساواة في النظم الزراعية والغذائية، فإنّه ينبغي الاعتراف بأدوارهم المختلفة. وعليه، فإن هذه التوصيات بشأن السياسات موجهة في المقام الأول إلى الحكومات (الوزارات المعنية والسلطات والمؤسسات الوطنية والإقليمية والمحلية)، وإلى أصحاب المصلحة الآخرين المعنيين، مثل: المنظمات الدولية، والمؤسسات المالية الدولية، والجامعات والمؤسسات الأكاديمية، والقطاع الخاص (بما في ذلك المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة والكبيرة)، والمؤسسات الخيرية والمجتمع المدني.

وهذه التوصيات بشأن السياسات هي توصيات طوعية وغير ملزمة. وينبغي ألّا يُفسّر أي شيء في هذه التوصيات بشأن السياسات على أنه يقيّد أو يقوّض أي التزامات أو تعهّدات قانونية قد تكون الدول خاضعة لها بمقتضى القانون الدولي، بما في ذلك الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والصكوك الدولية الأخرى لحقوق الإنسان. والمقصود من هذه التوصيات بشأن السياسات هو أن يتم تفسيرها وتطبيقها وفقًا للنظم القانونية الوطنية ومؤسساتها. وينبغي تنفيذها داخل البلدان وعلى المستويين الإقليمي والعالمي، مع مراعاة مختلف الظروف والقدرات ومستويات التنمية على الصعيد الوطني واحترام السياسات والأولويات الوطنية. وهي تعتمد على الصكوك السياساتية ذات الصلة الحالية للجنة الأمن الغذائي العالمي وتُكمّلها، وتسترشد بتقرير فريق الخبراء الرفيع المستوى المعني بالأمن الغذائي والتغذية التابع للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن "الحد من أوجه عدم المساواة من أجل تحقيق الأمن الغذائي والتغذية".

ألف- معالجة أوجه عدم المساواة داخل النظم الغذائية

الحصول على الموارد الطبيعية[8] والوصول إلى الأسواق

ينبغي للحكومات القيام بما يلي:

1- ضمان حقوق الحيازة المتساوية، بما في ذلك حماية حقوق الحيازة الجماعية وفقًا للخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني والأطر الأخرى ذات الصلة؛ (*حقوق الحيازة*)

2- وضمان احترام حقوق النساء في حيازة الأرضي والملكية وتملّكها واستخدامها ونقل ملكيتها - بما في ذلك من خلال الميراث والطلاق، مع مراعاة الأطر والأولويات القانونية الوطنية؛[9،10] (*حقوق النساء في الحيازة*)

3- وتصميم وتعزيز وتنفيذ التشريعات أو تقديم تشريعات جديدة[11] تعزّز وتحسّن الوصول إلى الأراضي ومصايد الأسماك والغابات والموارد المائية وغيرها من موارد الإنتاج الغذائي للجميع، أي النساء والرجال والشباب والشعوب الأصلية والأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة والمهمشين في إطار السياق الوطني؛ (*الحصول على الموارد*)

---

[8] يمكن استخدام الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني كإطار مرجعي شامل لهذا القسم الفرعي.

[9] الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات، الفقرة 4. المعلومات الأساسية والأساس المنطقي، الفقرة 69 (ع).

[10] الخطوط التوجيهية الطوعية بشأن الحوكمة المسؤولة لحيازة الأراضي ومصايد الأسماك والغابات في سياق الأمن الغذائي الوطني، الفقرة 4-6.

[11] UN Women and OHCHR, Realizing Women's Rights to Land and Other Productive Resources (Second edition, 2020).

4- ووضع وتعزيز سياسات وقوانين ولوائح من شأنها دعم إرساء بيئة مؤاتية بقدر أكبر لتمكين الأشخاص الذين يواجهون حواجز في الوصول إلى الأسواق الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية للأراضي والمدخلات والخدمات، بما في ذلك الخدمات الرقمية والمالية والمياه، مع التخفيف من تركّز الموارد؛ (*الوصول إلى الأسواق*)

5- وتعزيز برامج المشتريات العامة الشاملة، والمساعدات الغذائية والتغذية المدرسية التي تشجّع الأنماط الغذائية الصحية والمصادر العادلة والشاملة للأغذية المنتجة محليًا، مع تنفيذ السياسات التي تعطي الأولوية لأصحاب الحيازات الصغيرة،[12] وخاصةً النساء والشباب؛ (*المشتريات العامة*)

وينبغي للحكومات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين القيام بما يلي:

6- زيادة قدرة أصحاب الحيازات الصغيرة والفئات الضعيفة والمهمشة على الوصول إلى الأسواق الدولية والإقليمية والوطنية والمحلية من خلال تعزيز التعاونيات والجمعيات والنقابات والشبكات وغيرها من المنظمات التي يمكنها توسيع قدرتها التفاوضية ومشاركتها في سلاسل قيمة النظم الزراعية والغذائية، مع إعطاء الأولوية للأغذية الصحية والمغذية لمعالجة جميع أشكال سوء التغذية. (*المشاركة الشاملة في الأسواق*)

المؤسسات والتعاون والشراكات

ينبغي للحكومات القيام بما يلي:

7- تسهيل تشكيل منظمات رسمية وغير رسمية للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة والفئات المهمشة وبناء مؤسسات وشراكات شاملة وسهلة الوصول وشفافة وخاضعة للمساءلة لتعزيز العمل الجماعي والمشاركة في المفاوضات وعمليات صنع القرار من خلال تمكين الأفراد ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات المحلية[13] والمجتمعات المحلية من المشاركة على نحو فاعل في تحديد معالم السياسات المتعلقة بالنظم الزراعية والغذائية؛ (*المشاركة والتمثيل*)

وينبغي للحكومات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين القيام بما يلي:

8- تشجيع استراتيجيات وسياسات وبرامج الأمن الغذائي والتغذية وتعزيزها وتنفيذها لدعم الاقتصاد الاجتماعي والتضامني، وتمويله وتعزيزه،[14] مع الإقرار بدورها في توفير فرص العمل اللائق، خاصة للأشخاص المهمشين والذين يعيشون في أوضاع هشة، وفي القضاء على الفقر؛ (*الاقتصاد الاجتماعي والتضامني*)

9- وتوطيد التعاون بين الشمال والجنوب وفي ما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي وتمويله لتحسين إنتاجية الأشخاص المهمشين والذين يعيشون في أوضاع هشة، فضلًا عن إمكانية حصولهم على التمويل والمعلومات والقدرة على الانخراط في جميع الأسواق. (*التعاون من أجل التنمية*)

---

[12] لأغراض هذه التوصيات بشأن السياسات، تشمل الإشارات إلى أصحاب الحيازات الصغيرة: المزارعون الأسريون – النساء والرجال – وصغار المنتجين والمصنعين، والرعاة، والحرفيون، وصيادو الأسماك، والمجتمعات المحلية التي تعتمد بشكل وثيق على الغابات، والشعوب الأصلية والعمال الزراعيون.

[13] لأغراض هذه التوصيات بشأن السياسات، تشير المنظمات المحلية إلى المنظمات التي تقودها النساء، والتي تركز على النوع الاجتماعي، والتي يقودها الشباب، والتي يقودها صغار المنتجين، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة، ومنظمات الشعوب الأصلية، والمنظمات المجتمعية، ومن بين غيرها.

[14] تعريف الاقتصاد الاجتماعي والتضامني متاح في القرار الثاني، مؤتمر العمل الدولي – الدورة 110، 2022. ويمكن الاطلاع على معلومات إضافية أيضًا في القرار: UNGA 77/281.

وينبغي للمنظمات الدولية[15] القيام بما يلي:

10- تحسين حوكمة النظم الزراعية والغذائية العالمية، مع التركيز على زيادة التمثيل وإسماع أصوات وقوة صنع القرار لأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة، والأشخاص المهمشين، والبلدان النامية. (*حوكمة النظم الزراعية والغذائية*)

الاستثمارات في سلاسل الإمدادات وفي المناطق المحرومة[16]

ينبغي للحكومات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين القيام بما يلي:

11- زيادة الاستثمارات المسؤولة[17] في نُهج سلاسل القيمة الشاملة، وتجهيز الأغذية وتوزيعها للحد من أوجه عدم المساواة وتعزيز سلاسل الإمدادات الغذائية المستدامة مع حماية حقوق العمل، وخاصة في المناطق المحرومة؛ (*سلاسل القيمة الشاملة*)

12- وتعزيز الاستثمارات المسؤولة في البنية التحتية والخدمات اللوجستية والخدمات والتكنولوجيات وسلاسل الإمدادات وخاصةً في المناطق المحرومة من خلال اعتماد نُهج إقليمية وتعزيز التجارة الإقليمية والمحلية والروابط بالأسواق؛ (*تحسين الروابط*)

13- والاستثمار في توسيع فرص العمل اللائق في المناطق الريفية وغير الزراعية، ولا سيما للنساء والشباب، لضمان وجود فرص عادلة وشاملة لتوليد الدخل خارج الزراعة؛ (*العمالة غير الزراعية*)

14- وخلق الفرص لأصحاب الحيازات الصغيرة وأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة والأشخاص المهمشين لتعزيز معرفتهم المالية وإمكانية حصولهم على التمويل، بما في ذلك من خلال الائتمانات والمدخرات والتأمين، مع الاعتراف بأنّه من شأن زيادة فرص حصول المؤسسات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة على التمويل أن تزيد هذه الفرص؛ (*الحصول على التمويل*)

15- والاستثمار في نظم معلومات شاملة وسهلة الوصول وشفافة فضلًا عن محو الأمية الرقمية عبر النظم الزراعية والغذائية، مع الاستفادة من الابتكار في مجال التكنولوجيات الرقمية – مثل خدمات معلومات أسعار السوق، والتنبؤ بالطقس والخدمات المناخية والخدمات الإرشادية عبر الفيديو – لتمكين جميع أصحاب المصلحة، وخاصةً النساء والشباب، من اتخاذ قرارات مستنيرة والمساعدة في التغلب على أوجه التباين في الحصول على المعلومات؛ (*الحصول على المعلومات*)

---

[15] لأغراض هذه التوصيات بشأن السياسات، تشير المنظمات الدولية، من بين أمور أخرى، إلى وكالات الأمم المتحدة التي توجد مقارها في روما (منظمة الأغذية والزراعة، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، وبرنامج الأغذية العالمي)، والمنظمات الحكومية الدولية الأخرى، أي المنظمات الدولية والإقليمية على حدٍّ سواءٍ، والتي لها ولاية تتعلق بالأمن الغذائي والتغذية، وكذلك المؤسسات المالية الدولية.

[16] لأغراض هذه التوصيات بشأن السياسات، تشير عبارة "المناطق المحرومة" إلى المناطق المحددة إحصائيًا التي يكون فيها الحرمان الاجتماعي والاقتصادي على أساس العوامل الاجتماعية والاقتصادية والتعليم والتوظيف والموارد.

[17] وفقًا لمبادئ لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالاستثمارات المسؤولة في الزراعة ونظم الأغذية.

16- وزيادة الاستثمارات المسؤولة لدعم نهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة[18] بما في ذلك التوليد المشترك للمعرفة، وتقدير مساهمة المعرفة المحلية والممارسات التقليدية، التي تساهم في الانتقال إلى نظم زراعية وغذائية أكثر استدامةً وقدرةً على الصمود وشمولًا، مع الإقرار أيضًا بدورها في تيسير الوصول العادل إلى أنماط غذائية صحية؛ (*نهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة*)

17- وزيادة الاستثمارات في البحوث والخدمات الإرشادية والابتكار والمساعدة الفنية بالتعاون مع الجامعات والمؤسسات البحثية ومنظمات المجتمع المدني وخاصةً من بلدان الجنوب العالمي، مع تحسين الروابط بين الأسواق وأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة والأشخاص المهمشين، وخاصة أصحاب الحيازات الصغيرة. (*بحوث وخدمات إرشادية شاملة*)

البيئات الغذائية بما في ذلك التجهيز والبيع بالتجزئة

ينبغي للحكومات القيام بما يلي:

18- التخطيط الاستباقي للبيئات الغذائية بما في ذلك في مناطق النمو الديموغرافي السريع والتوسع الحضري لضمان انتفاع جميع السكان، ولا سيما الشرائح الأكثر عرضة لخطر انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية، بفرص متساوية للحصول على أغذية مناسبة وكافية وميسورة الكلفة وآمنة ومغذية. وقد يشمل ذلك أدوات التوسيم التغذوي لتعزيز أنماط غذائية صحية ومعالجة اختلال توازن القوى داخل النظم الزراعية والغذائية؛ (*البيئات الغذائية الصحية*)

وينبغي للحكومات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين القيام بما يلي:

19- حماية الحقوق والإقرار بدور البائعين غير النظاميين في تلبية احتياجات الأمن الغذائي والتغذوي للسكان ووضع أدوات التخطيط والسياسات لخلق بيئة تمكينية ومحمية لهم من أجل بيع أغذية صحية ومغذية وآمنة، وربطهم بالخدمات الاجتماعية والمالية التي توفر لهم الفرص للاستثمار في أعمالهم الخاصة؛ (*البائعون غير النظاميين*)

20- وتأمين فرص أفضل لحصول أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة والأشخاص المهمشين على المعرفة والابتكار بما في ذلك من خلال التدريب وبناء القدرات وغير ذلك من الخدمات التي يمكن أن تساهم في الحد من الفاقد والمهدر من الأغذية في جميع مراحل السلسلة الغذائية؛ (*الفاقد والمهدر من الأغذية*)

21- ووضع البرامج والشراكات وتعزيزها، مثل بنوك الطعام الحكومية أو المجتمعية أو المشتركة بين القطاعين العام والخاص والمطابخ المجتمعية وبرامج الوجبات المدرسية التي تعزّز استعادة الأغذية وإعادة توزيعها من أجل تعزيز وصول أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة والأشخاص المهمشين إلى أغذية صحية ومغذية وملائمة، وكافية وميسورة الكلفة وآمنة. (*استعادة الأغذية وإعادة توزيعها*)

[18] وفقًا لتوصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي على مستوى السياسات بشأن نهج الزراعة الإيكولوجية وغيرها من النهج المبتكرة من أجل زراعة ونظم غذائية مستدامة لتعزيز الأمن الغذائي والتغذية.

باء- معالجة أوجه عدم المساواة في النظم ذات الصلة

الحصول على الخدمات والموارد التي تؤثر على الأمن الغذائي والتغذية

ينبغي للحكومات القيام بما يلي:

22- تعزيز حصول الجميع على الخدمات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية والاستثمار فيها، بما في ذلك خدمات الرعاية الصحية الأولية والتحصين والتثقيف على جميع المستويات والإسكان وإمدادات الطاقة والصرف الصحي ومياه الشرب الآمنة والبنية التحتية للنقل؛ (*حصول الجميع على الخدمات*)

23- وتعزيز حصول الجميع على الحماية الاجتماعية كدعم مباشر للأمن الغذائي والتغذية، والاستثمار فيها. وينطوي ذلك على تحليل ومعالجة العوائق المحددة التي تحول دون الوصول إلى نظم الحماية الاجتماعية، وتعزيز مشاركة المنظمات المحلية والمجتمعية والجهات الفاعلة المحلية في تصميم سياسات وبرامج الحماية الاجتماعية وتنفيذها ورصدها؛ (*الحماية الاجتماعية*)

24- والاستفادة من الحيز الضريبي، بما في ذلك من خلال تدابير مثل الضرائب التصاعدية، لتحديد أولويات الخدمات العامة الأساسية واستخدام الموارد المتاحة لدعم الأشخاص الأكثر تضرّرًا من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بشكل عادل ومعالجة دوافع عدم المساواة. (*الحيز الضريبي*)

التجارة والاستثمارات وإدارة الديون المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية

ينبغي للحكومات والمنظمات الدولية القيام بما يلي:

25- دمج التركيز العادل والمستدام في التجارة والاستثمار وإدارة الديون المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية من خلال معالجة التفاوتات القائمة من حيث الفرص والثروة وسلطة صنع القرار داخل النظم الغذائية في المحافل المناسبة؛ (*الإنصاف والاستدامة*)

26- وتعزيز الشفافية والشمول المتزايدين في عملية التفاوض بشأن اتفاقات التجارة والاستثمارات المتعددة الأطراف لتعزيز النظم الزراعية والغذائية المستدامة بما يدعم إمكانية حصول الجميع على أنماط غذائية صحية وبيئات غذائية صحية، مع إسناد الأولوية أيضًا إلى احتياجات الفئات الضعيفة والأشخاص المهمشين؛ (*الشفافية*)

27- وتعزيز النظام التجاري المتعدد الأطراف القائم على القواعد، وغير التمييزي، والمفتوح، والعادل، والشامل، والمنصف، والشفاف، والذي تكون منظمة التجارة العالمية موجودة في جوهره؛[19] (*التجارة المتعددة الأطراف القائمة على القواعد*)

[19] الدورة الثامنة والعشرون لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ: إعلان الإمارات العربية المتحدة بشأن الزراعة المستدامة والنظم الغذائية القادرة على الصمود والعمل المناخي

28- وتقييم القيود المفروضة على الأمن الغذائي والتغذية المرتبطة بالديْن الوطني واتخاذ التدابير المناسبة لزيادة الحيز الضريبي بما في ذلك عن طريق الانخراط في إعادة هيكلة الديون مع الدائنين لإعادة تصميم شروط الديون، وتمديد فترات السداد، وتخفيف أعباء الديون وتعزيز الآليات العالمية مثل مرفق تمويل الواردات الغذائية؛ (*إدارة الديون*)

وينبغي للحكومات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين القيام بما يلي:

29- مواصلة الجهود الرامية إلى معالجة تركّز القوة السوقية في النظم الزراعية والغذائية من خلال تعزيز شفافية المعلومات المتعلقة بهيكل الأسواق وتركّزها. (*تركّز القوة السوقية في النظم الزراعية والغذائية*)

وينبغي للحكومات القيام بما يلي:

30- مواصلة الجهود الرامية إلى إعادة توظيف الدعم الزراعي الذي يؤثر سلبًا على أسعار إنتاج الأغذية والتغذية والتجارة وسبل العيش والبيئة، من أجل النهوض بالتحوّل نحو نظم غذائية مستدامة وقادرة على الصمود وشاملة. (*الدعم الزراعي*)

جيم- معالجة الدوافع الاجتماعية والسياساتية وغيرها من دوافع أوجه عدم المساواة

الدوافع النظمية لأوجه عدم المساواة

ينبغي للحكومات القيام بما يلي:

31- معالجة الدوافع النظمية لأوجه عدم المساواة من خلال تعزيز الإدماج الهادف والمشاركة والتمثيل للأشخاص الذين يعيشون في أوضاع هشة والأشخاص المهمشين في صنع السياسات والممارسات بهدف حماية حقوقهم، بما في ذلك الإعمال التدريجي للحق في الغذاء الكافي في سياق الأمن الغذائي الوطني؛ (*المشاركة والتمثيل*)

وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية القيام بما يلي:

32- تعزيز تماسك السياسات وتنسيقها عبر قطاعات مثل الزراعة والثروة الحيوانية ومصايد الأسماك والغابات والمياه والصرف الصحي والبيئة والصحة والاقتصاد والتمويل والتجارة من خلال تعزيز المنصات المشتركة بين الوزارات والدولية بشأن الأمن الغذائي والتغذية مع التركيز القوي على الحد من أوجه عدم المساواة؛ (*النهج المتعدد القطاعات*)

وينبغي للحكومات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين القيام بما يلي:

33- تحديد حالات التضارب في المصالح وإدارتها، بما في ذلك في مجال خدمات البحوث والإرشاد، من خلال وضع وتعزيز الضمانات ضد اختلال توازن القوى في النظم الزراعية والغذائية، وغيرها من الضمانات لإعطاء الأولوية للمصالح العامة وتعزيز عمليات صنع القرار الشفافة والتشاركية؛ (*تضارب المصالح*)

34- وزيادة الاستثمارات المسؤولة[12] التي تعزّز إمكانات البلدان، وخاصةً البلدان النامية، من خلال أدوات التمويل المناسبة، مثل التمويل المناخي، والأدوات المختلطة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وصناديق الخسائر والأضرار، وتمويل المناخ، من بين أمور أخرى؛ (*التمويل المستدام*)

35- وتعزيز التبادل الطوعي للمعارف والممارسات، والبحوث ونقل التكنولوجيا بشروط متفق عليها بشكل متبادل، وتحسين الوصول العادل إلى نتائج البحوث والتكنولوجيا بشروط متفق عليها بشكل متبادل، على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، مثل التعاون في ما بين بلدان الجنوب، وبين الشمال والجنوب، والتعاون الثلاثي؛[20] (*نقل المعرفة*)

36- ومعالجة الأسباب الهيكلية لانعدام المساواة بين الجنسين، بما في ذلك القوانين والسياسات والأعراف الاجتماعية والمواقف التمييزية والممارسات العرفية الضارة والقوالب النمطية الجنسانية، من أجل إعمال حقوق النساء والفتيات، وخاصة الحق في الغذاء. ويستلزم ذلك تعزيز نهج سياساتي منسق ومتكامل يدعم تنفيذ البرامج القطاعية مثل الصحة والتعليم والعلوم والابتكار والاقتصاد والزراعة وسلامة الأغذية وإمكانية الوصول إليها والطاقة والبيئة والمياه والصرف الصحي والتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه، والحماية الاجتماعية التي تتصدى لعدم المساواة بين الجنسين؛[21] (*سياسات المساواة بين الجنسين*)

وينبغي للحكومات القيام بما يلي:

37- تعزيز حصول الجميع على العمل اللائق في النظم الزراعية والغذائية من خلال تعزيز الأطر التنظيمية وإنفاذ القوانين واللوائح في الممارسة العملية لتمكين تحقيق أجور توفر مستوى معيشي لائق؛ (*عمل لائق*)

38- ومنع انتهاكات حقوق العمل والقضاء عليها، بما في ذلك عمالة الأطفال، عن طريق ضمان وجود نظم تفتيش متعلقة بالعمالة في المهن المرتبطة بالنظم الزراعية والغذائية؛ (*حقوق العمال*)

39- ووضع وتعزيز السياسات التي تولي اهتمامًا خاصًا لعبء الرعاية غير المتساوي الذي تتحمله النساء والفتيات والمسؤوليات المنزلية في مجالي الأمن الغذائي والتغذية. ويمكن أن تشمل هذه التدابير التوفيق بين العمل المأجور وأعمال الرعاية غير المأجورة، مثل ترتيبات العمل المرنة وحماية الأمومة، وإجازة الوالدين المأجورة[22] للنساء والرجال، وتوفير رعاية الأطفال العالية الجودة والمتاحة والميسورة الكلفة والشاملة[23] فضلًا عن نظم الرعاية. (*الفجوات بين الجنسين*)

---

[20] توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن سياسات تشجيع الشباب على المشاركة والعمل في الزراعة والنظم الغذائية، التوصية 5(ز)، الصفحة 9

[21] الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية، التوصية 39 (2)، الصفحة 12 [النسخة الإنكليزية].

[22] الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية، الفقرة 82.

[23] الخطوط التوجيهية الطوعية للجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتيات في سياق الأمن الغذائي والتغذية، التوصيتان 52 و51 (5).

الأزمات المناخية والإيكولوجية والسياسية والاقتصادية والإجراءات المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية

ينبغي للحكومات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين القيام بما يلي:

40- إعطاء الأولوية للسكان الذين تتعرض سبل عيشهم وسلامتهم للخطر بسبب تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي والنزاعات والكوارث الطبيعية والأزمات العالمية المعاصرة الأخرى من خلال سياسات محددة الأهداف وتخصيص الموارد، بما في ذلك عن طريق تنمية المهارات والاعتراف بالمعارف والممارسات التقليدية ومن خلال زيادة الدخل وتكييفه وتنويعه وتعزيز الوصول إلى نظم الإنذار المبكر، والإجراءات الاستباقية، وخدمات إدارة مخاطر المناخ؛ (*حماية سبل العيش*)

41- وتشجيع مشاركة الأشخاص الأكثر عرضة للصدمات المناخية وتمثيلهم في عملية صنع القرار بشأن العمل المناخي على جميع المستويات؛ (*المشاركة في العمل المناخي*)

42- ومعالجة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في السياقات الهشة، بما في ذلك في حالات النزاعات والأزمات الممتدة، من خلال تعزيز المساعدة الإنسانية المتماسكة والمنسقة بشكل جيد وبرامج التنمية مثل بناء القدرة على الصمود، مع الوفاء أيضًا بجميع التزامات حقوق الإنسان، ولا سيما الحق في الغذاء والقانون الإنساني الدولي؛[24] (*الترابط بين العمل الإنساني والتنمية والسلام*)

43- وتعزيز آليات التمويل لدعم التحوّل نحو نظم غذائية أكثر إنصافًا واستدامة وشمولًا وقدرةً على الصمود. (*تمويل تحويل النظم الغذائية*)

دال- تعزيز نظم البيانات والمعرفة لتحسين فهم أوجه عدم المساواة ورصدها في المجالات ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية

جمع البيانات بشأن الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها واستخدامها

ينبغي للحكومات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين القيام بما يلي:

44- إسناد الأولوية لبناء القدرات في مجال جمع البيانات بشأن الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها واستخدامها في المناطق التي يكون فيها توافر البيانات الحالية ذات الصلة بالأمن الغذائي والتغذية ضعيفًا، بما في ذلك من خلال الجامعات المحلية والمؤسسات البحثية، مع التركيز على البلدان التي تفتقر إلى الموارد والبنية التحتية والإلمام بالبيانات والمهارات، من أجل توجيه عملية صنع القرار الشاملة المرتبطة بالأمن الغذائي والتغذية؛[25] (*بناء القدرات في مجال بيانات الأمن الغذائي والتغذية*)

[24] تماشيًا مع إطار عمل لجنة الأمن الغذائي العالمي بشأن الأمن الغذائي والتغذية في ظل الأزمات الممتدة، المبدأ 4.

[25] توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات بشأن تعزيز أدوات جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية واستخدامها، وأدوات التحليل ذات الصلة لتحسين صنع القرار دعمًا للإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، التوصية 3 (ح)

45- وتحديد الفجوات في البيانات، بما في ذلك البيانات النوعية والمصنفة،[26] وسدّها من خلال الاستثمار في جمع البيانات بشأن الأمن الغذائي والتغذية وتحليلها واستخدامها بهدف تقييم المجموعات التي لديها أسوأ النتائج في مجالي الأمن الغذائي والتغذية في سياقات مختلفة، مع إيلاء اهتمام خاص للفئات المهمشة والمناطق المحرومة تاريخيًا من أجل توجيه عملية صنع القرار الشاملة المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية؛ (*سدّ الفجوات في بيانات الأمن الغذائي والتغذية*)

وينبغي للحكومات والمنظمات الدولية القيام بما يلي:

46- جمع البيانات وتبادلها من أجل رصد اتجاهات سوق النظم الزراعية والغذائية، بما في ذلك تركّز الأسواق؛ (*بيانات اتجاهات السوق*)

47- وتشجيع أطر الحوكمة المبتكرة والشاملة لبيانات الأمن الغذائي والتغذية التي تحقّق التوازن الصحيح بين الوصول والمشاركة والحماية، والخصوصية والأمن بهدف خلق الثقة،[27] وذلك بموازاة تسهيل الوصول العادل إلى فوائد البيانات. (*حوكمة بيانات الأمن الغذائي والتغذية*)

البحوث المتعلقة بالأمن الغذائي والتغذية

ينبغي للحكومات وجميع أصحاب المصلحة المعنيين القيام بما يلي:

48- زيادة الاستثمارات المسؤولة في البحوث المتعلقة بالنظم الزراعية والغذائية، بما في ذلك بشأن تنسيق جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية والأساليب التحليلية والمقاييس والمؤشرات في مجالي الأمن الغذائي والتغذية التي تسهّل إعداد التقارير الموحدة عالميًا، مع التركيز على التفاعل بين هذه المقاييس وأولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة وفي مناطق محرومة؛ (*الاستثمار في البحوث*)

49- وتعزيز إعداد واستخدام البحوث التي تركّز على الدوافع النظمية لأوجه عدم المساواة في مجالي الأمن الغذائي والتغذية، مع إيلاء اهتمام خاص للبحوث التي تجري في البلدان النامية والتي تجريها هذه البلدان، بما في ذلك البحوث النوعية والتشاركية، والعمل مع الجامعات المحلية ومنظمات المجتمع المدني ومؤسسات المعرفة المحلية، مع الأخذ في الاعتبار أيضًا المعارف المتنوعة، مثل تلك الخاصة بالشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية. (*معارف متنوعة*)

[26] مصنفة حسب نوع الجنس والعمر، والمعايير الديمغرافية الأخرى والمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية، وفقًا لإعلان بيجين.

[27] توصيات لجنة الأمن الغذائي العالمي الخاصة بالسياسات بشأن تعزيز أدوات جمع بيانات الأمن الغذائي والتغذية واستخدامها، وأدوات التحليل ذات الصلة لتحسين صنع القرار دعمًا للإعمال المطرد للحق في غذاء كافٍ في سياق الأمن الغذائي الوطني، الفقرة 11.